

إدارة جثث الموتى بموجب الشريعة الإسلامية



تتظر الكثير من الحضارات والديانات إلى الموت على أنه مجرد مرحلة انتقالية بين حياة وأخرى. ومن ثم، يكتسي التعامل اللائق مع رفات الموتى أهمية بالغة لكفالة صون كرامتهم، وكذلك احترام مشاعر أحبائهم. وتحتوي الشريعة الإسلامية الكثير من الأحكام التي تحقق هذه الغاية، وهي الأحكام التي ينبغي أن توجه عمل أخصائيي الطب الشرعي في حالات منها في أثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى.

البحث عن الموتى وجمعهم

تذكر المصادر الإسلامية المتقدمة ممارسة قديمة دأبت عليها الأطراف المتحاربة، ألا وهي جمع معلومات عن الموتى. وتضم كتب الحديث (والحديث هو كل قول أو فعل أو تقرير للنبي محمد) والسيرة النبوية مرويات عن إعادة رفات الموتى وتوثيق حالات القتلى عقب كل اشتباك عسكري.

التعامل مع الموتى

تشير المصادر الإسلامية المتقدمة إلى أهمية دفن الرفات البشرية بطريقة لائقة، لكي لا تنهشها الحيوانات الضارية، ولتمكين أقارب الموتى من زيارة قبورهم.

رفات الموتى المسلمين

وضعت الشريعة الإسلامية أحكامًا تفصيلية بشأن التعامل مع الموتى من المسلمين. ودفن الموتى فرض كفاية على المسلمين كافة. ومن ثم تشير المصادر الإسلامية إلى أن المسلمين الأوائل كانوا يُعيدون جثث الموتى من الجنود المسلمين إلى أهلهم لدفنها.

وتتطوي الشريعة الإسلامية على مجموعة من الأحكام الخاصة بالتعامل مع الشهداء¹. وفي حين اتفق أغلب الفقهاء على أن الأحكام نفسها التي تسري على الشهداء تسري كذلك في حالة من يُقتلون في القتال ضد قوات المسلمين، فإن الأحكام الثلاثة التالية تسري حصراً على الشهداء:

- جثة الشهيد لا تُغسل.
- الشهداء لا يُكفنون ويُدفنون في نفس الثياب التي قُتلوا فيها.
- لا تقام على الشهداء صلاة الجنازة.

ولا تزال هذه الأحكام تمثل الممارسات السائدة حتى يومنا هذا.

رفات الموتى غير المسلمين

إذا حال أي سبب من الأسباب دون قيام خصم بجمع جثث موته ودفنها بعد اشتباك عسكري، يصبح لزاماً على المسلمين أن يضطلعوا بهذه المهمة، بدافع حماية كرامة الميت وإظهار مشاعر الاحترام لأهله. وعدم اضطلاع المسلمين بهذه المهمة قد ينجم عنه تعرض الجثث لما يعادل فعل التمثيل بالموتى الذي تحرّمه الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، دفع بعض الفقهاء الأوائل أيضاً بأن دفن الموتى من العدو في هذه الحالة يخدم المصلحة العامة للمسلمين لأنه يحقق حماية الصحة العامة.

القبور الجماعية

تنص القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية على أن كل ميت ينبغي أن يُدفن في قبر منفرد. وبشكل خاص، يُجمع الفقهاء المسلمون الأوائل على أن المسلمين وغير المسلمين ينبغي دفنهم في قبور منفصلة، وهذه هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان. غير أن هناك العديد من الاستثناءات التي تتيح الدفن في قبور جماعية في بعض الحالات:

- في أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، أو في الحالات الأخرى التي يستحيل فيها حفر قبور منفصلة، يُجيز الفقهاء المسلمون الدفن في قبور جماعية (لجثتين أو ثلاث جثث في القبر الواحد).
- ينبغي أن يُدفن الرجال والنساء في قبور منفصلة، ولكن إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك، يقول الفقهاء المسلمون الأوائل بوضع حاجز من التراب بين الموتى.
- تشيع في الوقت الحاضر في الكثير من البلدان المسلمة القبور الجماعية للموتى الذين يكونون عادة من الأسرة نفسها، ويرجع السبب في هذا ببساطة إلى ضيق المساحات و/أو بسبب عدم القدرة على تحمل تكلفة بناء قبر منفرد لكل ميت.

الدفن اللائق دون تمييز محجف

من المنظور الإسلامي يُولد جميع الناس على الفطرة، وحين يموتون، تنتهي أي أسباب للعداء أو العداوة تجاههم. وهذا يقتضي ضمناً الدفن اللائق لرفات الموتى من دون تمييز. ولذلك تحرّم الشريعة الإسلامية التمييز بين الموتى من حيث كونهم مسلمين أم غير مسلمين، ومن حيث كونهم شاركوا في العمليات العدائية أم لم يشاركوا فيها.

دفن الأطراف المبتورة

تقتضي الشريعة الإسلامية، في إطار احترام كرامة الإنسان، أن تُدفن الأطراف المبتورة من الأشخاص سواء أكان الشخص ميتاً أو على قيد الحياة. ويضيف فقهاء المذهب الحنبلي أن أجزاء الجسم المذكورة يجب أن تُدفن بجانب القبر أو داخله دون الكشف عن جسد الميت لإعادة جمعها. وينظر الإسلام إلى التخلص من الأطراف المبتورة عن طريق الحرق أو بأي طريقة أخرى خلاف الدفن على أنها ممارسة تنتطوي على ازدراء لكرامة الإنسان.

الحرق

تنظر الشريعة الإسلامية والمجتمعات المسلمة إلى دفن الموتى في الأرض على أنه الطريقة المناسبة لإظهار الاحترام الواجب للموتى، بينما تحرّم الشريعة الإسلامية حرق الجثث لأنه يعد انتهاكاً لكرامة جسم الإنسان.

التعجيل بالدفن

- يستحب في الإسلام التعجيل بدفن الموتى، وهو أمر مندوب وليس من قبيل الفرض أو الواجب. ولكن المصادر الرئيسية للتشريع الإسلامي لم تحدد إطاراً زمنياً للدفن. وتلقي الضوء هنا على بعض الحالات:
- إذا كان هناك شك في أن الوفاة وقعت بسبب فعل جنائي، فإن الدفن يؤجل عندئذٍ إلى حين فحص الميت.

¹ الشهيد هو من يلقى حتفه وهو يقاتل المقاتلين من الأعداء غير المسلمين.

- إذا كان ثمة شك في وقوع الوفاة، إذا كان الشخص مسبوئاً (مصاباً بغشية أو غيبوبة) على سبيل المثال؛ ذهب بعض الفقهاء إلى استحباب الانتظار يوماً وليلة لحين التحقق من وقوع الوفاة.
- رأى بعض الفقهاء جواز تأجيل الدفن أيضاً لحين وصول أهل المتوفى.

ولا يتغير استحباب التعجيل بالدفن في حالة لم يطلب أحد استلام الميت أو لم يُعرف على هويته؛ إذ تنطبق المبررات نفسها التي تسوّغ احترام الموتى. وعليه يستحث الدافع الإنساني لاحترام الموتى المسلمين على التعجيل بدفن الموتى الذين لم يطلب أحد استلامهم أو لم تُحدّد هويتهم.

تحريم التمثيل بجسد العدو

تحظر أحكام الشريعة الإسلامية التمثيل بالعدو حظراً باتاً (الآيتان 126 و127 من سورة النحل)، سواءً بعد أن تضع الحرب أوزارها أو في أي وقت آخر. وذهب الفقيه ابن حزم الأندلسي (المتوفى عام 1064) إلى أن امتناع المسلمين عن الاضطلاع بالالتزام بدفن موتى العدو أو إعادة جثثهم إلى الطرف المُعادي قد يعرّض الجثث لما يشكل فعل التمثيل بالموتى.

دفن الموتى في البحر

- في حالات الوفاة التي تقع في عرض البحر، توخّى موقف الفقهاء المسلمين الأوائل الحالات الثلاث التالية:
- إذا كان من الممكن أن تصل السفينة إلى مرفأ قبل أن تبلغ جثة الميت مرحلة متأخرة من التحلل، فينبغي تأجيل الدفن.
 - إذا لم يكن من الممكن ضمان ذلك، تُربط الجثة في قطعة من الخشب وتوضع في الماء، على أمل أن يأخذها الموج إلى أقرب شاطئ لمنطقة يسكنها مسلمون يحترمون الميت ويكرمونه دفنه على البر.
 - إما إذا كان من المرجح أن الميت سيُلقاه في أقرب شاطئ أعداء قد ينتهكون حرمة، فينبغي أن تُربط جثته في شيء ثقيل وأن تُرسَل في البحر، ويفضّل تجهيزها بوسيلة لحمايتها من الحيوانات البحرية المفترسة.

استخراج رفات الموتى

يُستخدم مصطلح "نبش القبور" في النصوص الفقهية الإسلامية القديمة على نطاق واسع للإشارة إلى استخراج الميت من قبره، سواءً أكان ذلك لأغراض مشروعة، أو غير مشروعة (كالسرقة مثلاً). وتحمل اللفظة العربية المستخدمة لهذه الممارسة دلالة سلبية لدى كثير من المجتمعات المتحدثة باللغة العربية بسبب ارتباطها بفعل إجرامي، فمثلاً، يُعرف "نباش القبور" بمن يفتش قبور الموتى بغرض السرقة. وفضلاً عن ذلك، فإن مبدأ احترام الموتى في الإسلام يقتضي ألا تُنبش قبورهم، ومن ثم يجمع الفقهاء المسلمون الأوائل على تحريم نبش القبور إلا في الضرورة القصوى.

غير أن ثمة سابقة تفيد بجواز نبش القبور لاستخراج الجثث لنقلها من مقابر جماعية إلى مقابر منفردة. ويمكن القول أيضاً بأن تلك السابقة تشير إلى أن الشريعة الإسلامية تبيح نبش القبر لنقل الميت إلى وطنه و/أو تحديد هوية الشخص المدفون.

وأجاز الفقهاء المسلمون الأوائل أيضاً النظر في مسألة نبش القبور لأغراض التالية:

- لأغراض دينية (أو ما يوصف بأداء حقوق الله تعالى): يذهب الفقهاء إلى جواز استخراج الميت لأداء شعائر الغُسل (ولكن ليس للتكفين)، أو لإقامة صلاة الجنازة، أو لتوجيه الميت نحو القبلة.
- حالات المسؤولية المدنية (حقوق البشر): جميع المقتنيات والأشياء القيمة التي ترافق الميت تؤول ملكيتها بحكم القانون إلى ورثته حسب نصيبهم الشرعي الذي تحدده الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يجوز نبش القبور لاستخراج المقتنيات والأشياء القيمة الشخصية (كالذهب أو المال) التي دُفنت مع الميت لنُسلّم إلى أهله. وبالمثل، فإن أداء حق الحي المتعلقة بملكية الأرض أولى من حق احترام الموتى؛ ومن ثم يحق لصاحب الأرض المغتصبة التي بني عليها قبر طلب استخراج الميت من هذا القبر وإزالته من أرضه.
- اعتبارات المصلحة العامة: تشكل هذه غالباً أسباباً شرعية لنبش القبور، ومنها على سبيل المثال بناء الطرق العامة أو إذا ضرب القبور فيضانات.

التشريح

التشريح أو الفحص بعد الوفاة يعني تشريح الجثة لأغراض تعليمية أو قانونية. ولم تكن هذه الممارسة مجهولة في التاريخ الإسلامي. ورأى بعض الفقهاء جواز استعمال التشريح لأغراض تعليمية، في حين ذهب غيرهم إلى عدم جواز

ذلك وفقاً للشريعة الإسلامية. وتستدعي كلمة "تشريح" ذاتها إلى ذهن الناطقين باللغة العربية صوراً قاسية لشق الجسد بطريقة وحشية. ولا تزال أعداد كبيرة من الناس في المجتمعات المسلمة إلى يومنا هذا ترفض التشريح لأنه يؤدي إلى تشويه الميت ومن ثم انتهاك حرمة، وبالتالي تأخير دفنه (انظر أعلاه).

وتعكس المناقشات الدائرة بين فقهاء المسلمين بشأن جواز التشريح حالة من التوتر بين مبدأ احترام الميت من ناحية، والواجب القانوني المتمثل في تحديد سبب الوفاة أو الحاجات العلمية أو التعليمية من ناحية أخرى. واستناداً إلى مبدأ المصلحة العامة والمبدأين الشرعيين الإسلاميين "الضرورات تبيح المحظورات" و"اختيار أخف الضررين"، تُجيز أغلب السلطات القانونية في البلدان الإسلامية التشريح توجّهاً لأغراض التحقيقات الجنائية وللأغراض العلمية والتعليمية. وعادة يمارس التشريح في البلدان المسلمة متخصصون في إدارات الطب الشرعي التابعة إما لوزارة العدل أو وزارة الصحة. وفي الحالات التي يواجه التشريح فيها برفض تام، تُجرى استثناءات - بموجب أمر من المحكمة - حال وجود شبهة في وقوع الوفاة نتيجة لفعل جنائي وكان الأهل مهتمين بمعرفة سبب الوفاة.

تعامل الجنس الآخر مع الميت

يجب أن يسير التعامل مع الجثث من جانب المتخصصين في مجال الطب الشرعي من الجنس الآخر، من حيث المبدأ، على نهج المبادئ الإسلامية ذاتها التي توجّه فحص المرضى من جانب المتخصصين في المجال الطبي من الجنس الآخر. وبإيجاز:

- فالأصل أنه إذا توافرت طبيبة متخصصة مسلمة يجب أن تتولى الكشف على المريضة المسلمة.
- فإذا لم تتوافر طبيبة مسلمة فتقوم بذلك طبيبة غير مسلمة ثقة.
- وإذا لم تتوافر طبيبات يقوم بالكشف طبيب مسلم.
- وإن لم يتوافر طبيب مسلم يمكن أن يقوم مقامه طبيب غير مسلم كحل أخير لا يُلجأ إليه إلا بعد استنفاد الحلول السابقة.

وإذا فحص المرأة المسلمة طبيب، فيلزم أن يكون ذلك بحضور زوجها أو محرّم لها خشية الخلوة.

وتسري هذه الأحكام المتعلقة بفحص النساء المسلمات كذلك على فحص الرجال المسلمين. غير أن هذه الأحكام لا تنطبق في حالات الضرورة استناداً إلى القاعدة الفقهية الإسلامية التي تقول إن الضرورات تبيح المحظورات. وبالتالي، يمكن للمتخصصين في المجال الطبي من الجنس الآخر إجراء الفحص في حالة الافتقار إلى الخبرة اللازمة أو انعدام الثقة في كفاءة المتخصصين في المجال الطبي من الجنس ذاته. على سبيل المثال، سيكون من الملائم أن تتولى طواقم رعاية صحية من النساء علاج الجرحى والمصابين من الرجال، في أثناء النزاعات المسلحة التي لا يتوافر فيها عدد كافٍ من الطواقم الطبية من الذكور. وبالمثل، لا يسري الشرط الذي يقتضي حضور زوج أو محرّم في أثناء الفحص في حالات الحوادث وغيرها من الطوارئ الطبية.



المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم.

وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها.

أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد تمخضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

www.facebook.com/icrcarabic 
www.twitter.com/icrc_ar 
www.instagram.com/icrc 

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 F +41 22 733 20 57
Email: cai_rcc@icrc.org www.icrc.org/ar
© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر،

نيسان/ إبريل 2020



ICRC